تقييم النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين في ظل معيار التقارير المالية الدولي IFRS 17.

د/ محمدي عبد العالي

جامعة باتنة 1 (الجزائر)

مخبر اقتصاد المؤسسة والتسيير التطبيقي

abdelali.mohammedi@univ-batna.dz

د/ عيساني ربيع

جامعة باتنة 1 (الجزائر)

مخبر اقتصاد المؤسسة والتسيير التطبيقي

rabie.aissani@univ-batna.dz

د/ صحراوي فارس

جامعة باتنة 1 (الجزائر)

مخبر اقتصاد المؤسسة والتسيير التطبيقي

fares.sahraoui@univ-batna.dz

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقييم مدى انسجام النظام المحاسبي المالي المتبع في شركات التأمين الجزائرية، وتحديداً الشركة الوطنية للتأمين (SAA)، مع المتطلبات والمعايير الدولية للتقارير المالية، لا سيما معيار IFRS 17 الخاص بعقود التأمين. تأتي هذه الدراسة في سياق التطورات المتسارعة في مجال المحاسبة التأمينية على الصعيد العالمي، ويهدف إلى تسليط الضوء على الفجوات الموجودة بين الممارسات المحاسبية المحلية والمعايير الدولية.

تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهجية دراسة حالة، حيث تم تحليل النظام المحاسبي المالي للشركة الوطنية للتأمين بشكل معمق. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن النظام المحاسبي الحالي للشركة، على الرغم من أنه يعترف ببعض عناصر القوائم المالية المحددة في المعيار الدولي، إلا أنه لا يتوافق بشكل كامل مع متطلبات IFRS 17ولا يستجيب للتطورات المستمرة في مجال المعايير الدولية للتقارير المالية.

الكلمات المفتاحية: عقود تأمين، شركات تأمين، نظام محاسبي مالي، IFRS 17.

Abstract:

This research paper aims to assess the alignment of the financial accounting system employed by Algerian insurance companies, specifically the National Insurance Company (SAA), with International Financial Reporting Standards (IFRS), particularly IFRS 17 on insurance contracts. The study is conducted within the context of rapid developments in the global insurance accounting landscape and seeks to highlight the gaps between local accounting practices and international standards.

A case study methodology was adopted for this research, involving an in-depth analysis of the SAA's financial accounting system. The results demonstrate that while the company's current accounting system recognizes some specific elements of the financial statements outlined in the international standard, it does not fully comply with the requirements of IFRS 17 and does not adequately respond to the ongoing developments in International Financial Reporting Standards.

Keywords: *Insurance contracts, insurance companies, financial accounting system, IFRS 17.*

مقدمة:

يعتبر قطاع التأمين أحد القطاعات الاقتصادية التي تعتمد عليها أي دولة لدعم وتنمية نشاطها الاقتصادي وذلك باعتباره وسيلة هامة لتسجيل وقياس المعلومات والبيانات الاقتصادية، إذ أنه يهدف إلى تقديم الضمان والأمان للفرد والمجتمع والمؤسسة ضد الأضرار والمخاطر التي تصيب الشخص في نفسه وممتلكاته. كما تلعب المحاسبة في شركات التأمين دورا هاما في توفير المعلومات للأطراف المستعملة حتى تساعدهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص واستخدام الموارد، غير أن تميزها ببعض الخصائص جعل من المعلومات المالية التي ينتجها النظام المحاسبي تختلف نوعا ما عن تلك المعلومات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى.

تعتبر الجزائر من بين الدول التي عملت على إصلاح النظام المحاسبي المالي، من خلال الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني (PCN) إلى النظام المحاسبي المالي (SCF) والذي دخل حيز التطبيق في شهر جانفي سنة 2010، حيث سعت جاهدة من أجل أن يشمل هذا النظام كل المؤسسات الاقتصادية دون الأخذ بعين الاعتبار طبيعة نشاطها، ومن بينها شركات التأمين التي لها خصوصيات في معاملاتها، الشركات التي خصص لها المعيار IFRS17 ومعايير أخرى ذات صلة، وهذا يشكل حزمة كاملة ومتكاملة من المعايير المحاسبية المطبقة على شركات التأمين.

من هذا المنطلق ارتأينا إلى طرح الإشكالية التالية:

ما مدى توافق النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين في الجزائر مع معيار التقارير المالية الدولي IFRS17؟

للإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة قمنا بطرح السؤالين الفرعيين الآتيين:

* هل هناك توافق بين النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين في الجزائر مع معيار التقارير المالية الدولي IFRS17 من خلال القياس والاعتراف؟

* هل هناك توافق بين النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين في الجزائر مع معيار التقارير المالية الدولي IFRS17 وفق آلية العرض والإفصاح؟

فرضيات الدراسة:

من خلال عرض الإشكالية الرئيسية للدراسة تم صياغة الفرضيتين الآتيتين:

* هناك توافق بين النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين في الجزائر مع معيار التقارير المالية الدولي IFRS17 من ناحية القياس والاعتراف.

* لا يوجد توافق بين النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين في الجزائر مع معيار التقارير المالية الدولي IFRS17 من ناحية العرض والإفصاح.

أهمية الدراسة:

هذه الدراسة تأخذ أهميتها من الاهتمام البالغ لمجلس معايير المحاسبة الدولية بموضوع محاسبة شركات التأمين، من خلال إعداد معيار كامل (IFRS17) الذي يوضح مبادئ الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح لعقود التأمين، وتتمثل أهمية الدراسة أيضا في كونها تسلط الضوء على شركات التأمين وطبيعة عملها المالي والمحاسبي بالإضافة إلى التعرف على جميع الحسابات الخاصة بنشاط التأمين وكيفية التسجيل المحاسبي لمختلف العمليات التي تقوم بها شركات التأمين.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة عموما إلى:

* التعرف على الحسابات الخاصة بنشاط التأمين.

* استعراض معايير التقارير المالية الدولية التي تتأثر بها شركات التأمين في الجزائر وإبراز مدى توافقها خاصة مع معيار عقود التأمين " IFRS17 ".

* إسقاط الجانب النظري من الدراسة على الشركة الوطنية للتأمين، ومن ثم التعرف عن حقيقة تطبيق النظام المحاسبي المالي في هذه الشركة.

محاور الدراسة:

المحور الأول: محتوى الرأي رقم 89 المتضمن النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين في الجزائر

المحور الثاني: معيار التقارير المالية الدولي IFRS17 - المفهوم، الأهداف ونطاق التطبيق

المحور الثالث: الاعتراف والقياس، العرض والإفصاح لعقود التأمين وفق معيار التقارير المالية الدولي IFRS17

المحور الرابع: تقييم النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين من منظور معيار التقارير المالية الدولي IFRS17

المحور الأول: محتوى الرأي رقم 89 المتضمن النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين في الجزائر

صدر الرأي رقم 89 عن المجلس الوطني للمحاسبة بالجزائر بتاريخ 10 مارس 2011، والذي يهدف إلى وضع إطار مرجعي موحد لمحاسبة الشركات العاملة في قطاع التأمين وإعادة التأمين. يمثل هذا الرأي خطوة مهمة نحو توحيد الممارسات المحاسبية في هذا القطاع، وتعزيز شفافية المعلومات المالية، وكذا توضيح وتفسير المعايير المحاسبية بشكل دقيق لتجنب الاختلافات في التطبيق.

اشتمل الرأي رقم 89 على العديد من الجوانب أهمها:

أولا: الاعتراف وفق رأي المجلس الوطني للمحاسبة رقم 89

يشكل مفهوم الاعتراف أحد أهم الجوانب التي تناولها الرأي رقم 89. حيث يشير إلى عملية تسجيل العمليات المحاسبية في القوائم المالية للشركة في الفترة التي تحدث فيها وتؤثر على المركز المالي أو الأداء المالي للشركة. حيث حدد مجموعة من الشروط التي يجب توافرها للاعتراف بعملية محاسبية، وهي:

وجود تدفق اقتصادي: يجب أن يكون هناك تدفق نقدي ناتج عن عملية اقتصادية حقيقية يؤثر على الشركة، مثل إبرام عقد تأمين أو تسوية مطالبة.

القياس الموثوق: يجب أن تكون قيمة العملية قابلة للقياس بموثوقية، بمعنى أن يكون هناك أساس واقعي لتحديد قيمتها النقدية.

الاعتراف بالأرباح والخسائر: يجب الاعتراف بالمكاسب والخسائر المتعلقة بالعملية في الفترة التي تحدث فيها.

من الأمثلة على العناصر التي يتم الاعتراف بها في قطاع التأمين:

- **أقساط التأمين:** يتم الاعتراف بأقساط التأمين المحصلة كإيرادات في الفترة التي يتم فيها الحصول عليها، بشرط أن يكون هناك احتمال كبير بتحصيلها.
- **الخسائر:** يتم الاعتراف بالخسائر عندما يتم التأكد من وقوع الضرر وتحديد قيمته.
- **المؤونات التقنية:** وهي مخصصات يتم تكوينها لتغطية الالتزامات المستقبلية الناشئة عن عقود التأمين، ويتم الاعتراف في نهاية كل فترة محاسبية.
- **المصاريف:** يتم الاعتراف بالمصاريف في الفترة التي تتعلق بها، مثل مصاريف التوزيع والتسويق والمصاريف الإدارية.
- **الأصول:** يتم الاعتراف بالأصول عند التحقق من وجود منفعة اقتصادية مستقبلية متوقعة من الأصل وقدرة الشركة على التحكم في هذه المنفعة.

يعتبر الاعتراف الصحيح بالعمليات المحاسبية أمراً بالغ الأهمية لضمان تقديم معلومات مالية دقيقة وموثوقة للمستخدمين. يساعد الاعتراف الصحيح في:

تقييم الأداء المالي: يتيح للمستخدمين تقييم أداء الشركة على أساس عادل ودقيق.

اتخاذ القرارات الاستثمارية: يساعد المستثمرين في اتخاذ قرارات استثمارية وفق أسس سليمة.

الرقابة على الشركة: يساعد الجهات الرقابية في مراقبة أداء الشركة والتأكد من التزامها بالقوانين واللوائح.[1]

ثانيا: القياس أو التقييم وفق رأي المجلس الوطني للمحاسبة رقم 89

1) طرق القياس العناصر الأساسية:

يمكن الإشارة إلى أهم طرق القياس العناصر الأساسية في الرأي رقم 89:

أ) الأصول:

التكلفة التاريخية: تستخدم هذه الطريقة لتقييم معظم الأصول الثابتة والمالية.

القيمة العادلة: تستخدم هذه الطريقة لتقييم بعض الأصول المالية، مثل الأسهم والسندات، وهي تمثل المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من بيع الأصل في السوق.

القيمة الدفترية: هي الفرق بين التكلفة التاريخية والإهلاك المتراكم للأصل.

ب) الخصوم:

القيمة الحالية: تستخدم هذه الطريقة لتقييم الخصوم غير الجارية، مثل المؤونات التقنية، حيث يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم مناسب.

ج) المؤونات التقنية:

تعتبر المؤونات التقنية هي جوهر المحاسبة التأمينية، وتمثل تقديراً للمبالغ التي ستحتاجها الشركة لتسوية مطالبات التأمين المستقبلية. يقدم الرأي توجيهات واضحة حول كيفية حساب وتقييم هذه المؤونات، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل:

نوع العقد: تأمين على الحياة، تأمين ضد الحريق، تأمين صحي، الخ.

مدة التغطية: قصيرة الأجل، طويلة الأجل.

التوزيع العمرى للمؤمن لهم: يؤثر العمر المتوسط للمؤمن لهم على احتمال حدوث مطالبات.

التوقعات المستقبلية للخسائر: يتم استخدام نماذج إحصائية لتقدير الخسائر المتوقعة.

2) مبادئ أساسية في التقييم:

مبدأ الحيطة: يتطلب من الشركات أن تكون حذرة عند تقدير الأرباح والاعتراف بالخسائر المحتملة.

مبدأ الملاءمة: يجب أن تكون طرق التقييم مناسبة لطبيعة الأصول والالتزامات.

مبدأ الموثوقية: يجب أن تكون التقديرات مبنية على معلومات موثوقة.

مبدأ الشفافية: يجب أن يتم الإفصاح عن الطرق المستخدمة في التقييم وافتراضات الأساسية.

يمكن الإشارة إلى أهمية التقييم الصحيح في المحاسبة التأمينية ضمن النقاط الآتية:

دقة المعلومات المالية: يساعد التقييم الصحيح على تقديم معلومات مالية أكثر دقة وموثوقية للمستخدمين.

اتخاذ القرارات: يوفر التقييم الصحيح للمديرين والمساهمين المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات استثمارية وإدارية سليمة.

الرقابة على المخاطر: يساعد التقييم الصحيح على تحديد المخاطر التي تواجه الشركة واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها.

الالتزام بالمعايير الدولية: يقرب المعايير المحاسبية الجزائرية من المعايير الدولية (IFRS).[2]

ثالثا: العرض وفق رأي المجلس الوطني للمحاسبة رقم 89

يهدف الرأي رقم 89، الصادر عن المجلس الوطني للمحاسبة بالجزائر عام 2011، إلى توحيد المعايير المحاسبية في قطاع التأمين الجزائري، وتقريبها من المعايير الدولية. يولي الرأي اهتمامًا خاصًا بطرق عرض المعلومات المالية، بحيث تكون واضحة ومفهومة للمستخدمين، وتساهم في اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة.

- **هيكل القوائم المالية :**يحدد الرأي الهيكل العام للقوائم المالية لشركات التأمين، بما في ذلك الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر والتدفقات النقدية. ويشدد على ضرورة أن تكون هذه القوائم متسقة مع المعايير الدولية، وتقدم صورة واضحة عن المركز المالي والأداء المالي للشركة.
- **المعلومات المطلوبة :**يحدد الرأي المعلومات التفصيلية التي يجب تضمينها في كل قائمة مالية، مثل :
  - **الأصول :**يجب أن يتم تصنيف الأصول وتقييمها وفقًا للمعايير المحاسبية المعمول بها.
  - **الخصوم :**يجب أن يتم تصنيف الخصوم وتقييمها بشكل دقيق، مع التركيز على الأحكام التقنية التي تمثل التزامات مستقبلية.
  - **حقوق الملكية :**يجب أن يتم عرض حقوق الملكية بشكل واضح، بما في ذلك رأس المال، والأرباح المحتفظ بها، والأرباح غير موزعة.
  - **الإيرادات والمصاريف :**يجب أن يتم تصنيف الإيرادات والمصاريف وفقًا لطبيعتها، وتقديم معلومات تفصيلية حول كل بند.
  - **التدفقات النقدية :**يجب أن يتم عرض التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

- **الملاحظات التوضيحية:** تلعب الملاحظات التوضيحية دورًا هامًا في توفير معلومات إضافية لمساعدة المستخدمين على فهم القوائم المالية بشكل أفضل. يجب أن تشمل هذه الملاحظات :
  - **سياسات المحاسبة:** شرح الطرق التي تتبعها الشركة في تطبيق المعايير المحاسبية.
  - **الأحكام التقديرية:** شرح الطرق المستخدمة في تقدير القيم، مثل الأحكام التقنية.
  - **الأحداث الهامة:** شرح أي أحداث هامة حدثت بعد تاريخ إعداد القوائم المالية.
  - **المخاطر:** شرح المخاطر الرئيسية التي تواجه الشركة.

يمكن الإشارة إلى أهمية طرق العرض الصحيحة في المحاسبة التأمينية ضمن النقاط الآتية:

- **الشفافية:** تساعد طرق العرض الصحيحة على زيادة شفافية المعلومات المالية، مما يزيد من ثقة المستثمرين والجمهور.
- **المقارنة:** تسهل طرق العرض الموحدة مقارنة أداء الشركات المختلفة في القطاع.
- **اتخاذ القرارات:** توفر المعلومات المالية المعروضة بشكل صحيح الأساس لاتخاذ قرارات اقتصادية سليمة.
- **الالتزام بالمعايير الدولية:** يقرب المعايير المحاسبية الجزائرية من المعايير الدولية (IFRS) .[3]

رابعا: الإفصاح وفق رأي المجلس الوطني للمحاسبة رقم 89

يهدف الرأي رقم 89 إلى توحيد المعايير المحاسبية في قطاع التأمين الجزائري، وتقريبها من المعايير الدولية. يولي الرأي اهتمامًا كبيرًا بمسألة الإفصاح عن المعلومات، حيث يعتبر هذا الإفصاح عنصراً أساسياً لضمان شفافية القوائم المالية ومساءلة الإدارة.

- **الأهداف:** يهدف الإفصاح إلى تزويد مستخدمي القوائم المالية، مثل المستثمرين والمدققين والمنظمين، بالمعلومات الكافية لاتخاذ قرارات اقتصادية مستنيرة.
- **المعلومات المطلوبة:** يحدد الرأي مجموعة من المعلومات التي يجب على شركات التأمين الإفصاح عنها في القوائم المالية والملاحظات التوضيحية، بما في ذلك :
  - **سياسات المحاسبة:** الطرق التي تتبعها الشركة في تطبيق المعايير المحاسبية.
  - **الأحكام التقديرية:** التقديرات التي تقوم بها إدارة الشركة، مثل تقدير الأحكام التقنية.
  - **الأحداث اللاحقة:** الأحداث الهامة التي تحدث بعد تاريخ إعداد القوائم المالية والتي قد تؤثر على المعلومات الواردة فيها.
  - **المخاطر الرئيسية:** المخاطر التي تواجه الشركة والتي قد تؤثر على قدرتها على تحقيق أهدافها.

- **القطاعات:** إذا كانت الشركة تعمل في قطاعات مختلفة، يجب الإفصاح عن المعلومات المالية لكل قطاع على حدة.
- **الأداء المالي :**يجب تقديم تحليل للأداء المالي للشركة، بما في ذلك مؤشرات الأداء الرئيسية.

- **جودة الإفصاح :**يشدد الرأي على أهمية جودة الإفصاح، بحيث تكون المعلومات واضحة وموجزة ومفهومة لغير المتخصصين.

يمكن الإشارة إلى أهمية الإفصاح في قطاع التأمين ضمن النقاط الآتية:

- **تعزيز الثقة :**يساهم الإفصاح الشفاف في تعزيز ثقة المستثمرين والجمهور في قطاع التأمين.
- **اتخاذ القرارات :**يوفر الإفصاح للمستثمرين والمدققين والمنظمين المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة.
- **الرقابة :**يساعد الإفصاح على تعزيز الرقابة على الشركات التأمينية.
- **الالتزام بالمعايير الدولية :**يقرب المعايير المحاسبية الجزائرية من المعايير الدولية(IFRS) .[4]

المحور الثاني: معيار التقارير المالية الدولي IFRS17–عقود التأمين-

أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) في ماي2017، الصيغة النهائية لمعيار التقارير المالية الدولي (IFRS17)، والمتعلق بعقود التأمين بغرض تحسين جودة التقارير المالية التي تصدرها شركات التأمين، وقد جاء هذا المعيار محل معيار التقارير المالية الدولي (IFRS4).

أولا: مفهوم معيار التقارير المالية الدولي IFRS17:

عرف معيار (IFRS17) عقد التأمين على أنه: عقد يقبل بموجبه أحد الطرفين (مصدر العقد) بتحمل مخاطر تأمين هامة من طرف آخر (حامل الوثيقة) عن طريق الموافقة على تعويض حامل الوثيقة في حال وقوع حدث مستقبلي غير مؤكد (الخطر المؤمن ضده) يؤثر سلبا على حامل الوثيقة.[5]

ثانيا: أهداف معيار التقارير المالية الدوليIFRS17:

يهدف المعيار الدولي (IFRS17) إلى التوافق بين المعايير المحاسبية والمعايير التنظيمية لتوحيد المتطلبات لتوفير أساس موحد للمحاسبة عن جميع أنواع العقود بما فيها عقود إعادة التأمين، وفق طريقتين؛ الطريقة الإلزامية والطريقة الاختيارية لأجل تعزيز الموثوقية والملاءمة وتجنب المفاضلة، سواءً بالأحكام أو من خلال القطاعات المالية الأخرى مثل البنوك، وبما يعود بالنفع على المستثمرين والمحللين الماليين وشركات التأمين على حد سواء وعند إجراء المقارنة ما بين أهداف المعيارين 4 و17 نلاحظ أن؛ المعيار (IFRS17) هدفه الرئيسي توحيد المعالجات لنشاط التأمين بما يعزز الملاءمة والموثوقية والقابلية للفهم والمقارنة للبيانات والمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية؛ بينما المعيار (IFRS4) هدفه الرئيسي تقديم معالجات محاسبية تعمل على تحسين

المحاسبة عن عقود التأمين مع ضمان تنظيم الإفصاح الكافي حول تحديد وتفسير الأرقام الواردة في التقارير المالية لمساعدة المستفيدين على تقدير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية ودرجة عدم التأكد المحيطة بهم.[6]

ثالثا: نطاق التطبيق

كنتيجة لاختلاف طبيعة نشاط شركات التأمين ومجالاتها من دولة إلى أخرى، قام المعيار بوضع نطاق محدد يتضمن العقود التي يطبق عليها على النحو التالي:

* عقود التأمين، بما في ذلك عقود إعادة التأمين التي تصدرها الشركة.

* عقود إعادة التأمين التي تحتفظ بها شركة التأمين.

* عقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة الاختيارية، شرط أن تكون مصدرة أيضا لعقود التأمين.

ويمكن أن تشتمل هذه العقود ووفقا للمعيار على مكون أو أكثر يقع ضمن نطاق معيار آخر كأن يحتوي على سبيل المثال مكونا استثماريا أو مكونا للخدمات أو كليهما معا، وبالتالي ينبغي على الشركات تحليل عقد التأمين لتحديد ما إذا كان يتضمن مكونات غير تأمينية تتطلب الفصل والمعالجة وفقا لمتطلبات معايير أخرى، وقد ميز المعيار بين ثلاث مكونات غير تأمينية يتعين معالجتها محاسبيا بشكل منفصل إذا استوفت مجموعة من الشروط وهي:

* المشتقات الضمنية

* مكونات الاستثمار

* التعهدات بتحويل سلع أو خدمات غير تأمينية متمايزة بذاتها.

وبدلا من ذلك يتعين على الشركة بموجب المعيار الجمع بين العقود ذات المخاطر المماثلة والتي تدار معا في محفظة واحدة محددة، يتم تقسيمها كحد أدنى إلى المجموعات التالية:

* مجموعة عقود التأمين المحملة بخسائر عند الاعتراف الأولي إن وجدت.

* مجموعة عقود التأمين التي ليست لها احتمالية كبيرة أن تصبح محملة بخسائر لاحقا إن وجدت.

* مجموعة عقود التأمين الأخرى المتبقية في المحفظة.

مع مراعاة أن تقتصر المجموعة الواحدة من المجموعات السابقة على العقود الصادرة خلال سنة واحدة.

رابعا: المفاهيم الأساسية

* محفظة عقود التأمين: تخضع عقود التأمين لمخاطر مماثلة ويتم إدارتها معا.

* هامش الخدمة التعاقدي: هو أحد مكونات القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام لمجموعة عقود التأمين التي تمثل الربح غير المكتسب الذي ستعترف به المنشأة لأنها تقدم خدمات بموجب عقود التأمين في المجموعة.

* مخاطر التأمين: تنتقل مخاطر التأمين باختلاف المخاطر المالية من حاملي العقد المصدر.

* الوفاء بالتدفقات النقدية: تقدير صريح وغير متحيز ومرجح بالاحتمالات (أي القيمة المتوقعة) للقيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجية المستقبلية مطروحا منها القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة المستقبلية التي ستنشأ عندما تفي المنشأة بعقود التأمين، بما في ذلك تعديل المخاطر غير المالية.

* تعديل المخاطر غير المالية: التعويض الذي تطلبه المنشأة لتحمل عدم اليقين بشأن مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية الناشئة عن المخاطر غير المالية حيث تفي المنشأة بعقود التأمين.

* حامل الوثيقة: الطرف الذي له الحق في التعويض بموجب عقد التأمين في حالة وقوع حدث مؤمن ضده (المؤمن عليه).

* الحدث المؤمن ضده: حدث مستقبلي غير مؤكد يتم تغطيته بموجب عقد التأمين وينتج عنه مخاطر تأمين هامة.

* شركة إعادة التأمين: الطرف الذي يلتزم بموجب عقد إعادة التأمين بتعويض المؤمن عليه في عقد إعادة التأمين في حالة وقوع حدث مؤمن ضده.

* عقد التأمين المباشر: هو عقد التأمين الذي لا يكون عقد إعادة تأمين.

* المخاطر المالية: الخطر الناشئ عن تغير مستقبلي محتمل على واحد أو أكثر من: معدل فائدة محدد، أو سعر أداة مالية، أو سعر سلعة، أو سعر الصرف الأجنبي، أو جداول ومؤشرات الأسعار أو المعدلات، أو التصنيف الائتماني، أو مؤشر الائتمان، أو غير ذلك من المتغيرات، شريطة أنه في حالة ما إذا كان المتغير غير مالي ألا يكون المتغير خاصا بأي من طرفي العقد.[7]

المحور الثالث: الاعتراف والقياس، العرض والإفصاح لعقود التأمين وفق معيار التقارير المالية الدولي IFRS17

أولا: الاعتراف

قدم المعيار (IFRS17) مبادئ موحدة للاعتراف بالعقود الواقعة ضمن نطاقه، والتي ينبغي على الشركة الاعتراف بها في أقرب وقت من الفترات التالية:

* بداية فترة التغطية لمجموعة عقود التأمين.

* تاريخ استحقاق أول دفعة من حامل الوثيقة في مجموعة عقود التأمين، وفي حالة عدم وجود تاريخ استحقاق تعاقدي فإن الدفعة الأولى من حامل الوثيقة تعتبر مستحقة فور استلامها.

* تاريخ تحول مجموعة عقود التأمين إلى مجموعة من المتوقع أن تكون محملة بخسائر.[8]

ثانيا: القياس

1- عند الاعتراف الأولي على المنشأة قياس مجموعة عقود التأمين بإجمالي ما يلي:

أ- التدفقات النقدية المحققة (المكتسبة) والتي تتضمن ما يلي:

* التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.

* التعديلات التي تعكس القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية المرتبطة بالتدفقات النقدية المستقبلية.

* تعديلات المخاطر الخاصة بالمخاطر غير المالية.[9]

ب- هامش الخدمة التعاقدية:

تمثل هامش الخدمة التعاقدية الربح غير المكتسب لمجموعة عقود التأمين التي سوف تعترف بها المنشأة عند تقديمها للخدمات المتعلقة بها في المستقبل، ويتم قياسها عند الاعتراف الأولي لمجموعة عقود التأمين بمبلغ (ما لم تكون مجموعة العقود مثقلة بالأعباء) لا ينتج دخل أو مصروف مما يلي:

* الاعتراف الأولي بمبلغ التدفقات النقدية المحققة.

* إلغاء الاعتراف الأولي بتاريخ أي أصل أو التزام تم الاعتراف به للحصول على التدفقات النقدية لعقد التأمين.

* أية تدفقات نقدية ناتجة من العقود في المجموعة بذلك التاريخ.[10]

2- القياس اللاحق:

تنص الفقرة 45 من معيار التقرير المالي IFRS17 على أن القيمة الدفترية لهامش الخدمة التعاقدية لمجموعة العقود التي تحتوي ميزات المشاركة المباشرة في نهاية فترة التقرير تساوي القيمة الدفترية في بداية الفترة معدلة بالمبالغ المحددة التالية:

* أثر إضافة أية عقود جديدة إلى مجموعة عقود التأمين.

* حصة الشركة من التغير في القيمة العادلة للبنود الضمنية.

* التغيرات في الوفاء بالتدفقات النقدية.

* أثر التغيرات في أسعار الصرف المتعلقة بهامش الخدمة التعاقدية.

* ذلك الجزء من هامش الخدمة التعاقدية المعترف به كإيرادات تأمين نظير الخدمات المقدمة خلال الفترة والذي يتم تحديده نتيجة توزيع هامش الخدمة التعاقدية المتبقي في نهاية الفترة على فترة التغطية الحالية والمستقبلية.[11]

ثالثا: العرض

قدم المعيار (IFRS17) آليات وضوابط فعالة للعرض بقائمتي الدخل والمركز المالي، ويمكن عرضها بشكل موجز على النحو التالي:

* العرض في قائمة الدخل: أحدث المعيار تغييرا جذريا على المنهج الحالي لعرض قائمة الدخل من خلال توحيد عرض إيرادات التأمين بوضعها في بند واحد، وتبويب المبالغ المعترف بها في قائمة الدخل أو قائمة الدخل الشامل الآخر إلى البنود التالية:

- إيرادات ومصروفات خدمات التأمين: ينبغي على الشركة عرض إيرادات التأمين بطريقة تتسق بشكل عام مع المبادئ العامة لمعيار (IFRS15)، وأن تستبعد من إيرادات ومصروفات خدمات التأمين أي مكونات استثمار وكذلك الاعتراف بإيرادات التأمين عن كل فترة حسب ما تفي بالتزامات الأداء بعقود التأمين.

- دخل أو مصروفات تمويل التأمين: أعطى المعيار للشركة حرية اختيار سياسة محاسبية مناسبة لعرض دخل ومصروفات التمويل لكل محفظة عقود تأمين، حيث يتم إدراج دخل أو مصروفات تمويل التأمين عن كل محفظة عقود التأمين بالكامل إما في قائمة الدخل أو بتبويبه بين قائمة الدخل والدخل الشامل الآخر.

* العرض في قائمة المركز المالي: يجب على شركة التأمين أن تعرض وبشكل منفصل في قائمة المركز المالي وبالقيمة الدفترية ما يلي:

- أصول والتزامات عقود التأمين المصدرة وتشير إلى المجموعات التي تشكل صافي الأصول والالتزامات بعد قياسها.

- أصول والتزامات عقود إعادة التأمين المحتفظ بها.[12]

رابعا: الإفصاح

تستهدف متطلبات الإفصاح أن توفر الشركة معلومات في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية تكمل شفافية وجودة ما تم عرضه في تلك القوائم، الأمر الذي يسمح لمستخدمي هذه القوائم من تقييم تأثير العقود الواقعة ضمن نطاق المعيار على المركز والأداء المالي، وبشكل موجز أكد المعيار على وجود ثلاثة جوانب رئيسية للإفصاح الكمي والنوعي عن المعلومات المالية، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

* المبالغ المعترف فيها في القوائم المالية بشأن عقود التأمين الواقعة ضمن نطاق المعيار، وتشمل الإفصاح عن تسوية التزامات عقود التأمين، أثر عقود التأمين المعترف بها خلال الفترة، تحليل الإيرادات وتفسير توقيت الاعتراف بهامش الخدمة التعاقدية.

* الأحكام المهنية الهامة والتغيرات في تلك الأحكام المرتبطة بالمحاسبة عن عقود التأمين داخل نطاق المعيار، وعلى وجه التحديد تقنيات إعداد الافتراضات والتقديرات المستخدمة لتمييز التغيرات في تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية الناشئة عن تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية وتحديد معدلات الخصم.

* طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن عقود التأمين داخل نطاق المعيار وبالتحديد مدى التعرض للمخاطر وكيفية نشأتها، أهداف الشركة وسياساتها وعملياتها لإدارة المخاطر والطرق المستخدمة لقياس تلك المخاطر.[13]

المحور الرابع: تقييم التطبيق الفعلي من ناحية الإعتراف والقياس، العرض والإفصاح

أولا: تقييم التطبيق من ناحية الاعتراف

الاعتراف هو مفهوم يشير إلى تسجيل العمليات المالية والأحداث الاقتصادية في السجلات المحاسبية بطريقة تتفق مع المعايير المحاسبية المعترف بها مما يسمح بتقديم معلومات دقيقة وموثوقة، جاء معيار (IFRS17) لتوحيد طرق الاعتراف بالعقود التأمينية وتقديمها وتقريرها. بموجب هذا المعيار تقوم المؤسسات التأمينية بالاعتراف بالتزاماتها من خلال قياس القيمة المالية للعقود التأمينية باستخدام نموذج القيمة الحالية حيث يتضمن ذلك تقدير التدفقات المالية المستقبلية المرطبة بالتزامات التأمين وتقييمها بحيث تعكس القيمة الإجمالية للمستقبليات وفقا للظروف الحالية والمتوقعة مع مراعات الخصوصية والمخاطر المحتملة.

من خلال المعلومات المقدمة من المديرية الجهوية للشركة الوطنية للتأمين؛ يمكن القول أن خاصية الاعتراف بحسب ما جاءت به النصوص القانونية سارية المفعول وبالأخص منها قانون 04-06 المتضمن قانون التأمينات والرأي رقم 89 الصادر من المجلس الوطني للمحاسبة جاءت متوافقة مع متطلبات معيار (ifrs 17)، من خلال الزام شركة التأمين الجزائرية بالتسجيل المحاسبي لجميع عقود التأمين ابتداء من لحظة إبرامها وكذلك تسجيل جميع التدفقات المالية سواء الواردة أو الصادرة وفق النماذج موحدة تسمح بالإفصاح عن المعلومات المالية واثرها على الكشوف المالية للكيان ، وخلاصة لكل تلك التسجيلات الزم أيضا المشرع جميع الكيانات بمسك محاسبة وفقا لمدونة حسابات ذات أربع أرقام موحدة مما يسمح بتوحيد عرض الكشوف المالية وإضفاء خاصية قابلية المقارنة بين جميع الكيانات مما ينسجم مع متطلبات (ifrs 17).

تقوم شركة (saa) بالاعتراف وفق معيار (ifrs 17) من خلال تحديد اللحظة التي تبدأ فيها مسؤولياتها الاقتصادية عن العقد التأميني وتقدير قيمتها المالية ، ذلك يعتمد على تقديرات متقدمة للمخاطر والتنبؤات المالية ويتضمن أيضا الإفصاح عن المعلومات اللازمة لفهم الأثر المالي لهذه العقود على الشركة فمثلا يمكن الاعتراف أن يكون عندما تقوم شركة (saa) ببيع عقد تأمين جديد ، في هذه الحالة تقوم الشركة باعتراف بإيرادات العقد التأميني على مدى فترة تأثيره وذلك استنادا إلى تقديراتها للمدفوعات المستقبلية والتكاليف المتوقعة المرتبطة بتقديم الخدم التأمينية. فرضا أن الشركة قد باعت وثيقة تأمين على مدى 12 شهرا بقيمة إجمالية قدرها 12000 دج، وبما أن المدة الزمنية للتأمين تعتمد على 12 شهرا ، يجب على الشركة اعتبار الإيرادات المرتبطة بهذا التأمين على مدى فترة الاشتراك لذلك سيتم اعتبار 1000دج كإيراد شهري على مدى 12 شهر أي ستقوم الشركة باعتماد 1000 دج كإيراد.

من زاوية أخرى؛ تلجأ الشركة الوطنية للتأمين إلى استثمار الأموال المجمعة لديها في أصول مالية مختلفة قصد تدويرها وعدم تعطيلها وقصد جني عوائد مالية إضافية منها، لتغطية المصاريف وزيادة الاحتياطات وتوسيع النشاط ولأجل هذا سنتطرق إلى الاعتراف وتقييم الأصول غير الجارية في الشركة.

الاعتراف : تدرج في الحسابات الأصول المالية غير الجارية عند توفر الشروط المذكورة مسبقا ، وتسجل عند دخولها ضمن أصول الكيان بتكلفتها التي هي القيمة الحقيقية لمقابل معين بإضافة إليها مصاريف الوساطة ، والرسوم غير المستردة ، ومصاريف البنك ولكن لا تضاف الحصص والفوائد المتوقع استلامها، الغير مدفوعة والمستحقة قبل الاكتتاب .

-الاعتراف وتقييم عمليات الإنتاج :

تقوم الشركة الوطنية (saa) بتسجيل منتجات التأمين وإعادة التأمين عند بيعها لعقد التأمين أي عندما تقوم بإصدار أو استلام عقد حيث يتم تقييم منتجات التأمين بالقيمة الحقيقية عند التعاقد وهذا ما نص عليه الإشعار 89المتعلق بمحاسبة شركة التأمين وإعادة التأمين

-الاعتراف وتقييم المؤونات التقنية :

يسجل في هذا الصنف الأموال المكونة ، بهدف مواجهة النقص المحتمل على مستوى الديون التقنية ، حيث لا يمكن لمجموع مبالغ الأقساط المحصلة والتي تخص سنة مالية معينة أن تمثل في مجموعها إيراد لنفس السنة -تقوم شركة (saa) بتسجيل مؤونة تقنية بصفة تلقائية عند عملية الإنتاج التي تتجاوز مدته السنة المالية المنجز فيها حيث يقوم المحاسب وبصفة ألية بحساب الجزء المتعلق بالدورة القادمة من قيمة القسط الصافي للعقد.

-الإعتراف وتقييم عمليات التعويض :

يتم الإعتراف بأعباء التعويضات داخل مؤسسة (saa)عند تقديم المؤمن له أو أحد شركات التأمين بالتصريح بوقوع حادث وتكون العملية على الشكل التالي :

*المؤونات المتعلقة بالتعويضات: تسجل المؤسسة عند الإخطار الأول من قبل الزبون أو أحد شركاء التأمين بوقوع الحادث ، يقوم العون المكلف بالتعويضات مباشرة بفتح مؤونة بقيمة التقييم الأولي ،حيث يقوم التقييم الأولي على أساس قيمة وسطية مرجحة وهذه القيمة مبنية على الخبرة المكتسبة من طرف إطارات الشركة وتحددها المديرية العامة ، حيث لكل نوع من أنواع منتجات عقود التأمين قيم وسطية مرجحة خاصة بأخطارها التأمينية وعند وصول تقرير الخبرة يعاد تقييم الأعباء بناء على التقرير ويقوم العون بإلغاء المؤونة التي سجلها سابقا وذلك بعكس قيد تشكيل المؤونة .

-الاعتراف بالتثبيتات :

تدرج الشركة الوطنية للتأمينات في حساباتها عند توفر الشروط التالية :

- يكون التثبيت تحت سيطرة الشركة ومسير من طرفها
- يتم حيازة التثبيت لمدة تتجاوز السنة المالية
- تحقق منفعة إقتصادية مستقبلية للمؤسسة

تقوم بتقييم التثبيتات في شركة (saa) بالتكلفة التاريخية عند الحيازة .

ثانيا : تقييم التطبيق من ناحية القياس

القياس هو عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في القوائم المالية وتظهر بها في الميزانية وقائمة الدخل ويتضمن ذلك اختيار أساس محدد للقياس:

وفقا لمعيار (ifrs17) هو عندما تقوم شركة التأمين بتقدير قيمة الإستثمارات المختلطة المرتبطة بعقود التأمين عن الممتلكات، على سبيل المثال إذا كانت الشركة تستثمر أموال من عائدات العقود التأمينية في الأسهم و السندات، فسيتعين عليها تقدير قيمة هذه الإستثمارات بإستخدام تقنيات التقييم المالي المعتمدة مع مراعاة تغييرات في قيمة الأصول على مر الزمن وتقدير العوائد المتوقعة .

ولتقييم التطبيق الفعلي لمعيار(ifrs17) كان لابد لنا من تحليل دقيق لكيفية تنفيذ شركة (saa) للمعيار فتضمن ذلك مراجعة سياسات القياس التي تتبعها الشركة .

تجد شركة (saa)عندما تقوم بتقدير قيمة صافي القيمة الحالية للمدفوعات المتوقعة في عقود التأمين على الممتلكات، على سبيل المثال تقديم تأمينات على الممتلكات مثل المنازل، يجب عليها تقدير قيمة المدفوعات المستقبلية المحتملة للمطالبات بناءً على الخسائر المتوقعة في الحوادث المغطاة، بالإضافة إلى التكاليف المتوقعة لإدارة المطالبات والتعويضات .

أما عندما تقوم شركة (saa) بتقدير قيمة الاستثمارات المختلطة المرتبطة بعقود التأمين على الممتلكات، على سبيل المثال إذا كانت الشركة تستثمر أموال من عائدات العقود التأمينية في الأسهم والسندات، فسيتعين عليها تقدير قيمة هذه الاستثمارات باستخدام تقنيات التقييم المالي المعتمدة مع مراعات تغيرات في قيمة الأصول على مر الزمن ، وتأثير العوائد المتوقعة .

-تقوم شركة التأمين (saa) بتقدير القيمة المالية للعقود التأمينية باستخدام نماذج رياضية معقدة تأخذ بعين الإعتبار مخاطر متعددة مثل الموت ، المرض ،التأخر في السداد وغيرها ، هذا القياس يشمل أيضا تقديرات للتكاليف المستقبلية والإيرادات المتوقعة على مدى فترة العقد .

-قياس الخدمة التعاقدية : يتم قياس الخدمة التعاقدية باستخدام قيمة الوفاء المتوقعة للتعهد ويتم تحديده بشكل دوري ، حيث عندما تقوم شركة (saa)بوعد زبونها بدفع مبلغ معين كتعويض عن أضرار سيارته

في حالة حدوث حادث ، والقيمة المالية لهذا التعهد تعتمد علا تقديرات للمطالبات المستقبلية ، وتكاليف الإدارة فعلى سبيل المثال : إذا كانت التكاليف المتوقعة للحوادث على مدى فترة العقد تبلغ 1000000دج سنويا ويتم تقدير أن العقد سيدوم 5 سنوات ، فإن القيمة للخدمة التعاقدية سيكون 5000000دج وهذه القيمة التي يجب أن تستخدم لقياس العقد وفق معيار (ifrs17).

عندما تقوم شركة (saa) بتأمين الحوادث الشخصية تقوم ببيع وثائق تأمين لفترة معينة ،وفقا لذلك تقوم بتقدير التزاماتها المستقبلية بالمطالبات المحتملة للحوادث الشخصية المغطاة في الوثائق ويتم ذلك في مراحل :

-التقدير الأولي : يقوم المحاسبين بتقدير قيمة التزامات الشركة المستقبلية باستخدام نماذج رياضية وإحصائية مع مراعاة معدلات الحوادث والمطالبات السابقة .

-التحسين المستمر : يجب عليها تحديث تقديراها بشكل دوري وفقا للمعلومات الجديدة والتغيرات في السوق التجارية السابقة .

-تسجيل المعلومات المالية : يتم تسجيل قيمة إلتزامات الشركة في البيانات المالية بشكل منتظم مما يسمح للمستثمرين بفهم تأثيرها المالي على أداءها الحالي وهذا ما جاء في معيار (ifrs17) .

-في شركة (saa) تتم المعاملات بالدينار الجزائري مع العملاء المحليين وكذا الأجانب لأنها تلتزم بمبدأ الوحدة النقدية، مما يحكم عليها تسجيل صرف العملة .

من خلال مقارنة تشريعات القياس والإعتراف الذي جاء به معيار (ifrs17) والتطبيق الفعلي داخل المديرية الجهوية للشركة الوطنية للتأمين ، لاحظنا أن الشركة تمتاز بدرجة عالية من صحة القياس المحاسبي بإتباع عملة الدينار الجزائري ، وتخضع عناصر الأصول للجرد المتناوب على الأقل مرة واحدة في السنة وتمنع المقاصة في النظام المحاسبي (scf) لوجود اختلاف في الطبيعة المحاسبية لكل منهما ، عند تقييدها وإثباتها محاسبيا في دفاتر شركات التأمين وتتم عملية مراجعة الاهتلاكات سنويا بصورة دورية لمعرفة صورة صادقة لشركة كلها وليس للاستثمار فقط ويتم تقييم القيمة العادلة للأصول المالية في نهاية كل سنة حسب سوق الخدمات التأمينية وتقوم بتقييم الخدمات التي تنجزها باستخدام التكلفة التاريخية من تكاليف الإنتاج ، ويتم مراجعة الأعباء كل سنة مالية.

ثالثا: تقييم التطبيق من ناحية العرض والإفصاح

1-أثر التطبيق على قائمة الميزانية:

تعد عملية عرض المعلومات في قائمة المركز المالي وطريقة الاعتراف بها، أحد مجالات التطور المحاسبي الذي جاء بها معيار (ifrs17) ، وسيتم توضيح أثر هذه المتطلبات في شركة (saa) للتأمينات من خلال الجدول التالي :

الجدول 01 : قائمة الميزانية لشركة (saa) وفق معيار (ifrs17)

البيان	المبلغ
الأصول المالية	4.256.980.449
الممتلكات والمعدات	3.538.399.601
الشهرة والأصول المعنوية	43.765.608
أصول عقود التأمين	3.469.329.185
أصول عقود إعادة التأمين	526.883.484
النقدية وما في حكمها	1.099.431.917
مجموع الأصول	12.934.790.247
حقوق الملكية	5.096.135.992
إلتزامات عقود التأمين	6.767.447.192
إلتزامات عقود إعادة التأمين	1.071.207.092
مخصصات غير تقنية	-
مجموع حقوق الملكي والإلتزامات	12.934.790.277

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ميزانية شركة (saa) ومعيار (ifrs17)

يوضح الجدول (1) أن تطبيق معيار (ifrs17) سيؤدي الى زيادة في جانب الأصول والالتزامات، ويرجع ذلك لاستخدام معدل خصم للوفاء بالتدفقات النقدية المستقبلية، مع الاعتراف بالجزء المتبقي من هامش الخدمة التعاقدية والذي يمثل أرباح غير مكتسبة بالتزامات عقود التأمين.

2- أثر التطبيق على حساب النتائج:

تعتبر متطلبات عرض الإيرادات والمصروفات التأمينية وطريقة تحديدها وكذا الاعتراف بها في قائمة الدخل من أهم التغيرات الجوهرية التي سيحدثها معيار (ifrs17) في القوائم المالية في شركة التأمين ، ويمكن توضيح أثر تلك التغيرات في شركة (saa) للتأمينات من خلال الجدول التالي :

الجدول 02 : حساب النتائج لشركة (saa) وفق معيار (ifrs 17)

البيان	المبلغ
إيرادات عقود التأمين	1.107.119.338
مصروفات عقود التأمين	987.663.817
نتيجة خدمات عقود التأمين	119.455.520
الدخل من الاستثمارات	194.935.260
إيرادات تمويل التأمين	38.749.176
مصروفات تمويل التأمين	2.398.582
صافي النشاط المالي	350.741.375
تكاليف غير مباشرة	406.755.824
مصروفات أخرى	-
إيرادات أخرى	382.587.213
صافي الربح قبل الضريبة	326.572.764

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على حساب نتائج شركة (saa) والمعيار (ifrs17)

يوضح الجدول 02 أن تطبيق معيار (ifrs 17) سيؤدي إلى تخفيض الأرباح (الربح قبل الضريبة)، ويرجع ذلك لاستبعاد بند الأقساط من إيرادات عقود التأمين واعتراف الشركة بالمبالغ التي تمثل مقابل لخدماتها كإيرادات لعقود التأمين.

من خلال الجدول (01) و(02) يسهم في الجمع بين القياس الحالي للتدفقات النقدية المستقبلية والاعتراف بالربح خلال فترة التغطية التأمينية، الأمر الذي أدى إلى زيادة مستوى أصول والتزامات الشركة وانخفاض مستوى أرباحها بقائمة الدخل وهنا نستنتج أن تطبيق متطلبات المعيار سينتج عنها تأثير جوهري في القوائم المالية (قائمتي حساب النتائج والميزانية) لشركة التأمين.[14]

خاتمة:

بعد استعراضنا الشامل لتقييم النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين الجزائرية -(SAA) كنموذج- في ظل معيار التقارير المالية الدولي17 IFRS ، يمكننا استخلاص النتائج والمقترحات التالية:

أهم النتائج:

- **تباين في التطبيق:** لوحظ تباين في مدى تطبيق شركات التأمين الجزائرية لمعيار17 IFRS ، حيث توجد شركات متقدمة في هذا المجال وشركات أخرى تحتاج إلى مزيد من الجهد.
- **تحديات في التقييم:** تواجه الشركات الجزائرية تحديات كبيرة في تقييم بعض العناصر المحاسبية، خاصة المؤونات التقنية والقيمة العادلة.
- **أثر على القرارات:** يؤثر تطبيق 17 IFRS بشكل كبير على القرارات الاستثمارية والإدارية للشركات، مما يتطلب منهم تطوير قدراتهم التحليلية.
- **فرص لتحسين الشفافية:** يوفر 17 IFRS إطارًا قويًا لتحسين الشفافية في التقارير المالية لشركات التأمين، مما يعزز الثقة لدى المستثمرين.

المقترحات:

- **التدريب والتأهيل:** يجب توفير برامج تدريبية مكثفة للمحاسبين والعاملين في شركات التأمين، لتمكينهم من فهم وتطبيق 17 IFRS بشكل صحيح.
- **تطوير نظم المعلومات:** يجب تطوير نظم المعلومات المحاسبية لتتناسب مع متطلبات17 IFRS ، وتسهيل عملية جمع وتحليل البيانات.
- **الدعم الحكومي:** يجب على الحكومة الجزائرية تقديم الدعم اللازم لشركات التأمين في عملية الانتقال إلى 17 IFRS، من خلال توفير الإرشادات والتسهيلات اللازمة.
- **التعاون مع الخبراء:** يمكن الاستعانة بخبراء دوليين لتقديم الدعم الفني للشركات الجزائرية في تطبيق المعيار.
- **البحث والتطوير:** يجب تشجيع البحث والتطوير في مجال المحاسبة التأمينية، لتطوير أدوات وأساليب جديدة لحل التحديات التي تواجه القطاع.
- **التعاون بين الجهات الرقابية:** يجب تعزيز التعاون بين الجهات الرقابية والمهنية لضمان تطبيق موحد لـ IFRS17.

ختاماً، يمكن القول إن تطبيق معيار 17 IFRS في قطاع التأمين الجزائري يمثل تحديًا كبيرًا، ولكنه يفتح آفاقًا جديدة لتحسين الشفافية والمساءلة في هذا القطاع الحيوي. يتطلب هذا التحول جهدًا مشتركًا من قبل جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الشركات التأمينية، والهيئات الرقابية، والمحاسبين، والمشرعين.

المراجع والإحالات:

[1] من إعداد الباحثين بالاعتماد على محتوى الرأي رقم 89 المتعلق بمدونة وقواعد سير الحسابات وعرض القوائم المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين.

[2] نفس المرجع أعلاه.

[3] نفس المرجع أعلاه.

[4] نفس المرجع أعلاه.

[5] مريم الصيد، سوسن زيرق، محاسبة عقود التأمين بين معيار الإبلاغ المالي الدولي"IFRS17" والملاءة 2 –دراسة مقارنة-، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الوادي، العدد2، الجزائر، 30 سبتمبر 2022، ص733.

[6] زينب عباس حمدي، دور المعيار الدولي (IFRS17) في المحاسبة عن شركات التأمين- دراسة تطبيقية في شركة التأمين الوطنية، مجلة الإدارة والاقتصاد، معهد الإدارة الرصافة- الجامعة التقنية الوسطى، العدد 126، ديسمبر2020، بغداد، ص 232.

[7] بوعلام لونيسي، زهية كواش، واقع وتحديات نظام مراقبة الملاءة المالية لشركات التأمين في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 15، العدد 2، 2021. (بتصرف).

[8] مريم صيد، سوسن زيرق، مرجع سابق، ص 734.

[9] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، ط2، عمان، الأردن، سنة 2022، ص 843.

[10] نفس المرجع أعلاه، ص 845.

[11] سامح محمد أمين النجار، دراسة تحليلية لأثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS17 على تطوير القياس والإفصاح المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين المصرية – دراسة اختبارية -، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، ص 25.

[12] مريم صيد، سوسن زيرق، مرجع سابق، ص 736.

[13] نفس المرجع أعلاه.

[14] من إعداد الباحثين بالاعتماد على محتوى الرأي رقم 89 المتعلق بمدونة وقواعد سير الحسابات وعرض القوائم المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين ومعيار التقارير المالية الدولية رقم IFRS 17.